اللجنة البرلمانية تبدأ بتقصي الحقائق حول مقتل الوصابي

قال النائب عبدالوهاب معوضة: إن اللجنة البرلمانية التي تم تشكيلها لتقصي الحقائق حول حادثة إطلاق النار بين مرافقي النائب حميد الأحمر ومرافقي محافظ صنعاء نعمان دويد والتي أسفرت عن مقتل مواطنين هما مراد الوصابي وأخيه وإصابة آخرين ممن كانوا يمشون في الطريق العام «مكان الحادثة» - ستبدأ التقصي خلال الاسبوع القادم.

وأضاف معوضة عضو اللجنة البرلمانية أنهم سيلتقون المسؤولين في الأجهزة الأمنية المختصة بالتحقيق والتي نزلت الى موقع الحادث وبعد ذلك مع بقية الاطراف لجمع المعلومات..

مؤكداً أن اللجنة ستعمل بشفافية لرفع تقرير مفصل الى مجلس النواب.

قوانين تتعرض لقراصنة في البرلمان!!

كثيرة هي مشاريع القوانين التي يركنها البرلمان في أدراجه ورفوفه رغم علمه بأهميتها للصالح العام.. ولعل قانون حيازة وحمل السلاح يتصدر هذه المشاريع المركونة جانباً بأمر «المشائخ» و«الاخوان» وآخرين «مقنّعين»، ولو كان هذا القانون رأى النور لما سمعنا «البلاطجة» يلوحون بمد المتظاهرين بالسلاح ولما قُتل «مراد الوصابي» و«أخوه» بدون سبب.. كما أن «بلطجي» المشترك لن يستطيع أن يندس بقنبلته ليفجرها في تعز بين المتظاهرين..

كتب/توفيق الشرعبي

ومثلما ذهب هذا القانون أدراج الرياح «مغبوناً ومغلوباً على أمره».. ها هو مشروع تعديل قانون «هيئة الشرطة» يواجه بنفس الطريقة وتثار حوله الشائعات والأكاذيب ويقف نفس الطابور الذي وقف أمام «السلاح» من النواب أمام «هيئة الشرطة» محذراً ومهدداً من مناقشته، وإذا كانت إشاعاتهم عن «السلاح» بأنه سيسمح لوزارة الداخلية بتفتيش البيوت وهتك حرماتها ومداهمتها لمعرفة أعداد الاسلحة ونوعياتها.. الخ، هاهم يروجون بأن تعديل قانون «هيئة الشرطة» سيجيز لرجال الأمن قتل المواطنين.. إنهم يروجون بأن الدولة تسعى لكبت الاصوات ولقتل المواطنين بالقانون .. إنها حجج غير منطقية وغير عقلانية..

يقول النائب أمين الصلوي: الذين يقفون في وجه هذا القانون كأنهم لم يسمعوا بعدد الجنود الذين يقبعون في السجون البالغ عددهم اكثر من (١٢٠٠) جندي في قضايا غفلها القانون .. إنهم يقبعون بالسجون وليس لهم ذنب سوى أنهم قاموا بواجبهم تجاه المجرمين..

ويوافقه الرأي النائب علي بغوي أصلع والذي تساءل ألا يحق لرجل الأمن أن يدافع عن نفسه، لماذا لا يعطيه الحق ذلك.. وإذا فعل لماذا يقاد بفعلته وإلم يكن مخطئاً؟!

معتبراً تعديل قانون هيئة الشرطة إنصافاً للجندي ليقوم بحماية المواطنين بثقة وإخلاص.

ويرى حسن عبده جيد أن قانون هيئة الشرطة سيواجه من قبل مرضى النفوس الذين يحملون الحقد على الأجهزة الأمنية.. مشيراً الى أن من يروج للشائعات الكاذبة بحق هذا القانون هو من يدعو لقتل رجال الأمن ولا يحرص على سلامتهم.

ووفقاً للنائب عبدالعزيز كرو فإن قانون هيئة الشرطة مطلب ملح حفاظاً على حياة الجنود ودعماً لهم لحماية المواطنين وأداء واجبهم بإخلاص..

هذه المقتطفات من أقوال البرلمانيين ألا تدل على أن القانون غاية في الأهمية.. ألا يعي مروجو الشائعات وصناع الفتن وأعداء الأمن أن الجرم أن نقبل برجال الأمن ليدافعوا عنا ولا نرضى لهم بالدفاع عن أنفسهم..

لماذا يرتضي عضو مجلس النواب الذي يقف في وجه هذا القانون لنفسه بالمرافقين ليدافعوا عنه ويحموه ولا يرتضي لهؤلاء المرافقين أن يدافعوا عن أنفسهم إلا بتوجيهاته؟

فمثلما كفل القانون حماية المسؤولين وحماية المواطنين فلابد للقانون أن يحفظ حياة الجنود؟!!

كما أن من العيب جداً أن يظهر أعضاء مجلس نواب على الفضائيات ويتهمون البرلمان والحكومة بالسعي لتشريع قانون يجيز قتل المواطنين!!

ولأن هناك عقليات برلمانية وحزبية ضيقة مع وجود أغلبية «غائبة» فمن المتوقع أن يصير هذا القانون الى ما صار اليه قانون «حمل وحيازة الأسلحة»، ولا نعتقد أن هناك من لم يسمع بمشروع قانون «الاتصالات وتقنية المعلومات» المنظور أمام مجلس النواب منذ فترة والذي يواجه حملة شائعات مدروسة ومزاعم كاذبة ولا أساس لها من الصحة والتي تقف وراءها جهات مستفيدة- حسب وزير الاتصالات الاخ كمال الجبري..

بالتأكيد أن هذه الجهات المستفيدة هي نفسها التي أشرنا اليها في القانونين السابقين بالاضافة الى «المحتكرين» في هذا المجال الذين لم يكونوا يعلمون «بأن السماء تمطر فلوسا»!!

جميع هؤلاء يشنون مزاعمهم ضد هذا القانون بأنه يهدف الى «السماح بالتنصت على مكالمات المواطنين».. رغم أن نصوص القانون واضحة ولا لبس فيها أو غموض.. وأن اللبس والغموض سوى في رؤوس أولئك المأزومين بعقليات التآمر والتوجس..

يقول النائب أحمد قبوع إن القانون واضح للجميع وأن المختصين بالذات يعلمون أهميته في مواكبة تطور وسائل التقنية التي يزخر بها العالم والتي تكاد تكون في بلادنا شبه غائبة.. بالاضافة الى أنه سيلبي احتياجات المستفيدين وسيفتح المجال أمام الاستثمار في هذا الجانب.

وأضاف قبوع: إن المزاعم التي تروج حول هذا القانون تأتي في إطار حملة منظمة على القوانين التي ستعمل على خدمة الوطن وخصوصاً إذا ما ساورتهم شكوك بأن الخدمة قد تكون أمنية.

ويرى النائب أحمد الدخين أن على أغلبية المؤتمر أن تنتصر للقوانين المهمة التي يعرقلها «شلة» مستفيدة أو قلة «مخربة»..

وقال الدخين: قانون الاتصالات وتقنية المعلومات مهم وخصوصاً أنه سيفسح المجال أمام الاستثمار الوطني والأجنبي في إطار قواعد المنافسة لتوفير الخدمات للمستفيدين أينما كانوا وبأسعار تنافسية.

مضيفاً: إذا كان هناك فائدة أمنية من وراء هذا القانون فليكن، فبلادنا بحاجة الى الوسائل المختلفة لحفظ الأمن والاستقرار.

مشيراً الى أن ما يذهب اليه المأزومون الذين يعارضون هذه القوانين يأتي في إطار حملتهم ضد التنمية وسعيهم الى كل ما من شأنه إقلاق السكينة العامة.

□ أمين الصلوي □ عبدالعزيز كرو □ أحمد قبوع □ أحمد الدخين □ علي بغوي أصلع □ حسن عبده جيد

مقرر لجنة الدفاع والأمن لـ«الميثاق»:

أعداء الأمن يسعون لعرقلة قانون هيئة الشرطة

أكد مقرر لجنة الدفاع والأمن بأن مشاريع القوانين التي لا تخدم اصحاب الأهداف الحزبية الضيقة تواجه بشائعات وانتقادات كثيرة سواءً من قبل بعض النواب أو من قبل القيادات الحزبية التي تحمل أفكاراً ضيقة.

وقال النائب أحمد شائع: إن مشروع تعديل قانون هيئة الشرطة الذي أحاله البرلمان الى اللجنة المختصة سيخدم المهمة الأمنية وسيحمي رجال الأمن والمواطنين من المجرمين والخارجين على القانون..

مستغرباً من الشائعات التي تثار حول القانون، حيث أشار الى أن رجال الأمن وجدوا لحماية المواطن وأبنائه وليس ما يزعزع السكينة العامة وقضايا أخرى تتعلق بمشروع تعديل قانون هيئة الشرطة تحدث عنها شائع في الحوار التالي:

فيصل عساج

□ شائع

< لعلكم سمعتم الشائعات التي تدور حول تعديل بعض مواد قانون هيئة الشرطة والتي تقول بأنكم تسعون لإباحة دماء المواطنين أمام رجال الأمن ما تعليقكم؟

- أعضاء مجلس النواب أكثر حرصاً على مصلحة المواطنين في كل تشريعاتهم ومن ضمنها هذا المشروع الذي تثار حوله بعض الإشاعات من قبل المغرضين.. والبرلمان حريص على حياة المواطنين وكل ما يؤدي الى صون كرامتهم وممتلكاتهم.

< لكن هناك من يروج بأن القانون يجيز لرجال الشرطة قتل المواطنين؟

- هذا كلام غير مسؤول، فرجال الشرطة وجدوا لحماية المواطن وليس لقتله - كما أن رجال الشرطة جزء من المكون المجتمعي انخرط في هذه المهنة لحماية مجتمعه والحفاظ على أمنه واستقراره.

< وإذا كان بعض أعضاء البرلمان من يقولون ذلك؟

- أولئك الأعضاء لهم أهداف حزبية ويريدون أن يوظفوا كل ما يمكن أن يشكك به لخدمة تلك الأهداف.. إضافة الى أنهم لا يقبلون بالشرطة التي طالما افشلت مخططاتهم ومشاريعهم، وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون موقفهم سلبياً تجاه أي شيء قد يؤدي الى تطوير وتحديث الجانب الأمني.

< هناك من يقول بأن مناقشة هذا المشروع في الوقت الراهن يأتي لغرض قمع المواطنين والتظاهرات التي تشهدها الساحة؟

- وهل يتوقع أولئك أنه إذا لم يتم مناقشة المشروع سيتخلى رجال الشرطة عن حفظ الأمن والاستقرار..

على الجميع أن يعي أن رجل الشرطة وجد لحفظ الأمن وحماية المواطن وممتلكاته ولا يمكن أن يتجاوز مهامه الوطنية والأمنية.. ومما لاشك فيه أن أي شخص تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقرار أبنائه ستردعه الاجهزة الأمنية كونها وجدت لمنع التصرفات الخاطئة التي تزعزع السكينة العامة وتهدد السلم الاجتماعي.

< هل لكم أن تعطونا تصوراً لأهم المواد التي سوف يتم تعديلها؟

- مشروع التعديل تم إحالته الى اللجنة المختصة ولم تبدأ في مناقشة المواد المطلوب تعديلها..

وباعتقادي أن اللجنة حريصة جداً على أن تأخذ المواد المطلوب تعديلها حقها من النقاش بحيث تراعي في هدفها الحفاظ على حياة رجل الشرطة أثناء تأديته لمهامه وواجبه الأمني بما يكفل حماية الوطن وأبنائه من المجرمين.

< ما الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن بخصوص مشروع القانون؟

- وفقاً للائحة الداخلية لمجلس النواب فقد جاء ممثل الحكومة الى المجلس وقرأ رسالة الحكومة بخصوص مشروع القانون وتم إحالة المشروع الى اللجنة المختصة لمناقشته ورفع تقرير بما تم التوصل اليه الى المجلس.

< هل ستكون للجنة إضافات الى المشروع من حيث المواد أم ستكتفون بمناقشة ما قدمته الحكومة لكم؟

- إذا تبين للجنة أن هناك نقصاً أو قصوراً في المشروع، فبالتأكيد أن اللجنة ستتدخل في استكمال ذلك بحيث يكون المشروع قابلاً لتقديمه الى المجلس وطرحه على الاعضاء..

وأؤكد للجميع أننا لن نقدم الا مشروعاً متكاملاً يحفظ الأمن والاستقرار في الوطن ويحمي رجال الأمن والمواطنين معاً ويحافظ على سلامة أرواح الجميع.

< كلمة أخيرة تود قولها؟

- أدعو زملائي من الأعضاء في البرلمان أو غيرهم ممن يسعون لبث الشائعات أو يشاركون في الترويج لها - أدعوهم الى أن يطرحوا آراءهم أثناء مناقشة مشروع القانون ويقدمون إثراءاتهم لتنقيحه وإخراجه بالصورة الصحيحة التي تخدم الوطن.. كما أنوه بأن أي مشروع يقدم سواء للتعديل أو للإقرار لا يراد منه الا خدمة هذا الوطن وأبنائه وبما يكفل لبلادنا التطور والتنمية.

رجل الأمن حامٍ للمجتمع وليس عدوًا له!!

من لا يقبل بالشرطة لا تهمه حياة أفرادها!!

سيرة برلماني

عمر محسن العمودي
- تاريخ الميلاد ١٩٥٤م
- محافظة حضرموت
- مديرية المكلا
- عضو مجلس النواب
- الدائرة ١٤٢
- عضو لجنة التجارة والصناعة
- بكالوريوس هندسة مدنية

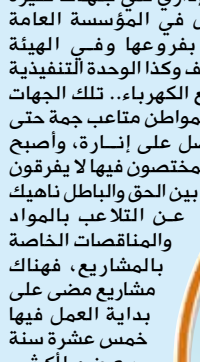

ناجي أحمد الشيخ

عن الفساد

< ما من شك أن الفساد المالي والإداري يعد حجر الأساس في تدمير البنية الاقتصادية للدولة مهما كان قوة إقتصادها، فما بالنا بدولة يعد اقتصادها ضعيفاً جداً مقارنة بدول تزدهر بوضع اقتصادي متميز، الا أن الفساد المالي والإداري يدمر الاقتصاديات مهما كانت.. ونحن هنا بلد الإيمان والحكمة نعاني كثيراً من هذه الآفة التي أرهقت كاهل المواطن اليمني وتعثرت كثير من مشاريع البنية الأساسية والتنمية بشكل عام، فهناك فساد يمارس في شتى المجالات في هذا البلد، وسأتطرق الى بؤر الفساد في بعض الجهات التي كشفت عنها مؤخراً الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأهمها ازدواجية الصرف بين الوزارة والصناديق التابعة لها وبدون حق قانوني، ورغم أن الصناديق وُجدت من أجل تخفيف الاعباء عن الدولة، إذا بها تشكل عبئاً على الدولة وعلى الموازنة العامة لها.. والمستفيد هم أولئك الذين خططوا لوجود تلك الصناديق مسبقاً ومن خصخصوا وباعوا جهات بثمن بخس.

الزراعة تلك الجهة التي لم تستطع ان تحد من الفساد المستشري داخلها والمتمثل في المنع أو الحد من استيراد المواد الضارة بالمجتمع والبيئة ومنها أصناف المبيدات المحرمة دولياً التي تدمر المجتمع ويستفيد من ترويجها أصحاب المصالح ويكسبون مبالغ باهظة دونما رحمة وخوف من الله، ناهيك عن فساد وتلاعب في المناقصات والمشتريات في كثير من الجهات وما ينتج عن ذلك من فساد أخلاق وتشويه لصورة الدولة والمجتمع اليمني.

الفساد الذي يمارس في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وملحقياتها في الخارج جراء عدم صرف استحقاقات الدارسين وتأخيرها عمداً حتى يكسبوا من تلك المبالغ أرصدة بنكية يتاجرون بها دونما إدراك للمعاناة التي يلقاها الطالب اليمني في بلد أجنبي لا يوجد بها لا صديق ولا قريب.

وهناك فساد إداري في جهات كثيرة وأهمها ما يمارس في المؤسسة العامة اليمنية للكهرباء وفي الهيئة العامة لكهرباء الريف وكذا الوحدة التنفيذية لمشاريع الكهرباء.. تلك الجهات يواجه المواطن متاعب جمة حتى يحصل على إنارة، وأصبح المختصون فيها لا يفرقون بين الحق والباطل ناهيك عن التلاعب بالمواد والمناقصات الخاصة بالمشاريع، فهناك مشاريع مضى على بداية العمل فيها خمس عشرة سنة وبعضها أكثر، فكم من جهد ووقت يضيع دون حصول المواطن على إنارة لمنزله أو مديريته، ولعل التفاوت والفوارق بين أسعار التنفيذ للكيلو متر الواحد لخير دليل على التلاعب والفساد في تلك الجهات.

والأدوية أيضاً.. فالتلاعب بأسعارها في مختلف الصيدليات على مرأى ومسمع من وزارة الصحة وصندوق الدواء وكذا الهيئة الوطنية لحماية المستهلك، والرقابة شبه مفقودة، ولو تفعّل الدور الرقابي وتمت محاسبة الفاسدين لما وصل الحال الى هذا الوضع، رغم ما تبذل من جهود في مجلس القضاء الاعلى ووزارة العدل، إلا أن التطويل في القضايا والتلاعب ببعضها لايزال ممارساً، الأمر الذي خلق إحباطاً لدى المواطن.

وأخيراً وليس آخر.. فساد المناقصات فعدم ارسائها على شركات وأشخاص ذوي كفاءة، قد يؤدي الى تأخير وعرقلة كثير من المشاريع ثم خروج المقاول هذا أو ذاك.. ومن هنا تبدأ عملية تكرار المشاريع دون محاسبة المقصرين.. فمتى سيدرك المختصون المهام المناطة بهم؟

فيما حذر المراقبون من العواقب

تبرير «حميد» استخدام السلاح للتغيير انقلاب على الديمقراطية

وصفت شخصيات سياسية الأحداث التي داهمت اليمن والمنطقة بصورة مفاجئة بالأوضاع الطارئة وغير الطبيعية، وقالت انها ناتجة عن موجات الشحن الإعلامي والتعبئة الخاطئة واعتبرت ان ما يجري في اليمن يستوجب توخي الحذر وعدم الانسياق وراء الدعاية المضللة التي تقودها بعض القنوات الفضائية ومحاولة تعميم للأحداث يستهدف الهدوء والطمأنينة والأمن الاجتماعي والنفسي ويخلق أساليب التطرف والعنف.

وكانت عدد من المحافظات قد شهدت خلال الايام الماضية حوادث مؤسفة أسفرت عن سقوط ضحايا بين جرحى وقتلى والاعتداء على بعض المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة، وفي ظل استمرار أحزاب المشترك التحريض على العنف عقد مجلس الدفاع الوطني اجتماعاً له الاربعاء برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة، استعرض خلاله عدداً من التقارير الأمنية والعسكرية المرفوعة له من كافة محافظات الجمهورية ، تضمنت شرحاً وافياً عن الجهود التي يتم بذلها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.. واكد المجلس على ضرورة أن يمارس الجميع حقوقهم المكفولة دستورياً في الإطار السلمي بعيداً عن الفوضى والعنف والتخريب والخروج على النظام والقانون

من جانبه قال رجل الاعمال والنائب في البرلمان حميد الأحمر إن السلاح هو الضمان لإحداث التغيير للسلطة.. وهو ما اعتبره مراقبون محاولة لتبرير استخدام أنصاره للسلاح في المظاهرات السلمية التي تشهدها بعض المحافظات..

واعتبر مراقبون ان تصريحات النائب حسين الاحمر أيضاً في هذا الأطار تأتي رداً على موقف أبناء محافظة عمران الداعم للأمن والاستقرار وتأييدهم لكل الاجراءات التي تتخذها الدولة ورفضهم لأية وصاية على قبائل اليمن.

الجدير بالذكر ان هذه الاخبار والتصريحات لاقت استنكاراً واسعاً لدى نشرها على مواقع الانترنت اليمنية، واعتبرها مراقبون ومهتمون محاولة خطيرة تتعارض مع الاطر الدستورية وارادة الشعب، فيما وصفها آخرون بأنها ارتداد عن الديمقراطية ونزوع نحو الشمولية.

الشايف: القبائل اليمنية ليست كروت تلفونات

استهجن الشيخ محمد بن ناجي الشائف -عضو مجلس النواب- في تعليقه ما ورد على لسان حسين الأحمر وقال إن قبائل حاشد وبكيل وكافة القبائل اليمنية ليست كروت تلفونات تباع وتشترى أو خاضعة للمتاجرة والمزايدة بيد أحد، مشيراً الى أن كل القبائل يمثلون الشعب اليمني القادر على حماية نفسه.

وذكر الشيخ محمد بن ناجي الشائف في بيان له أن الشعب يدرك أين مكامن الفوضى ومن أين تأتي الدسيسة.

واعتبر تصريحات «حسين» تهدف الى إضرام نار الفتنة والحرب، محذراً من مغبة مثل تلك التصريحات غير محمودة العواقب.